

الانصاف في معرفة الراجح من الخلاف على مذهب الإمام احمد بن حنبل

- إن أودعه بهيمة فلم يعلفها حتى ماتت .
- قوله وإن أودعه بهيمة فلم يعلفها حتى ماتت : ضمن .
- هذا المذهب وعليه جماهير الأصحاب وقطع به كثير منهم وقدمه في المغني و الشرح و شرح الحارثي و الفروع وغيرهم .
- وقيل : لا يضمنها وهو احتمال في المغني .
- قلت : لكن يحرم ترك علفها ويأثم حتى لو قال له : لا تعلفها على ما يأتي .
- فوائد .
- منها : لو أمره بعلفها : لزمه ذلك مطلقا على الصحيح من المذهب .
- وقيل : لا يلزمه إلا مع قبوله وهو احتمال في المغني .
- ومنها : لو نهاه عن علفها : انتفى وجوب الضمان بالنسبة إلى حظ المالك .
- وأما بالنسبة إلى الحرمة : فلا أثر لنهييه والوجوب باق بحاله .
- قال في الحاوي الصغير : ويقوى عندي أنه يضمن .
- ومنها : إن كان إنفاقه عليها بإذن ربها : فلا كلام وإن تعذر إذنه فأنفق بإذن حاكم : رجع به وإن كان بغير إذنه فإن كان مع تعذره وأشهد علل الإنفاق : فله الرجوع .
- قال الحارثي : رواية واحدة حكاه الأصحاب .
- وإن كان مع إمكان إذن الحاكم ولم يستأذنه بل نوى الرجوع فقط : لم يرجع على الصحيح من المذهب قدمه في الفروع هنا وهو ظاهر ما جزم به في المحرر في باب الرهن و المنور .
- وقيل : يرجع جزم به في المنتخب واختاره ابن عبدوس في تذكرته وصححه الحارثي وصاحب الرعاية الصغرى و الحاوي الصغير و الفائق .
- قلت : وهو الصواب .
- وأطلقهما في الهداية و المذهب و المستوعب و الخلاصة و المغني و الشرح و التلخيص و الرعاية الكبرى .
- وظاهر الفروع في باب الرهن : إطلاق الخلاف .
- وقال في القاعدة الخامسة والسبعين إذا انفق المودع على الحيوان المستودع ناويا للرجوع فإن تعذر استئذان مالكة : رجع وإن لم يتعذر : فطريقتان .
- إحداهما : أنه على الروايتين في قضاء الدين وأولى لأن للحيوان حرمة في نفسه توجب تقديمه على قضاء الدين أحيانا وهي طريقة صاحب المغني .

والثانية : لا يرجع قولاً واحداً وهي طريقة صاحب المحرر متابعة لـ أبي الخطاب انتهى .
وهذه الطريقة : هي المذهب وهي طريقة صاحب التلخيص الفروع و الوجيز وغيرهم .
وتقدم حكم المسألة في كلام المصنف في باب الرهن أيضاً .
ومنها : لو خيف على الثوب العث : وجب عليه نشره فإن لم يفعل وتلف ضمن